مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

# دور الجمعيات في هيكلة العمل التطوعي لما بعد جائحة كوفيد19 بالجزائر

## (دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات بولاية جيجل)

# The role of associations in structuring volunteer work in Algeria

## (A field study on a sample in the province of Jijel)

**ط/د. نورالدين بوكرة*، أ.د/ ليندة العابد[2]**

[1]جامعة الحاج لخضر باتنة1، (الجزائر)،noureddine.boukerra@univ-batna.dz،مخبر الأسرة والمجتمع

[2]جامعة الحاج لخضر باتنة1،(الجزائر)،laabedlinda2@yahoo.fr، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر/ جامعة بسكرة

| تاريخ ارسال المقال:2023/12/05 | تاريخ القبول:2024/02/01 | تاريخ النشر: 2024/03/01 |
|---|---|---|

*المؤلف المرسل

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الجمعيات، في هيكلة العمل التطوعي من الناحية التنظيمية والتشريعية في الجزائر لما بعد جائحة كوفيد19،والوقوف على واقعها، ومدى اغتنامها للفرص، وترقية العمل التطوعي، من خلال اكتشاف الممارسات الجديدة واكتساب القدرة للتأثير لتحسين الاطار التشريعي له.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى تقنية الاستبيان والمقابلة الغير مقننة لجمع البيانات. خلصت الدراسة إلى أنه توجد محدودية للدور الذي لعبته الجمعيات محل الدراسة من الناحية التنظيمية وانعدام تأثيرها في الناحية التشريعية، رغم أداءها الايجابي أثناء الجائحة مما يُجهز على محاولات الرقي بالعمل التطوعي في ظل المعطيات الراهنة.

**الكلمات المفتاحية**: الجمعية؛ هيكلة العمل التطوعي؛ كوفيد 19؛التأثير.

**Abstract:**

The aimof this study was to identify the role played by associations in structuring volunteer work from an organizational and legislative perspective in Algeria after the covid-19 pandemic, and to assess their current situation, their ability to seize opportunities, and to promote volunteer work by discovering new practices and gaining the capacity to lobbying and improve the legislative framework for it. The study relied on a descriptive method and used survey and non- structured interviews to collect data. The study concluded that there is a limitation in the role played by the associations studied from an organizational perspective and their lack of impact from a legislative standpoint, despite their positive performance during the pandemic, whicheliminates the challenges in advancing volunteer work current context.

**Keywords**:association ;structuring volunteer work; covid19;lobying.

**مقدّمة:**

تعد جائحة كوفيد19، كأزمة صحية من أحدث الجوائح تأثيرا وانتشارا على الصعيد العالمي، ولطالما لعبت الأزمات على مر الزمن باستنفار التدخل لدى مختلف الفاعلين المجتمعيين، حيث يعمل صناع القرار على إعداد السياسات ومخططات الطوارئ وتتدخل المؤسسات والمنظمات والهيئات الحكومية منها والخاصة، كل بحسب اختصاصها، وتعمل خلالها المنظمات التطوعية والخيرية كقطاع ثالث، لا سيما منه الجمعيات الى مساندة باقي مكونات المجتمع، استجابة لهذه الأزمات، ولما كان العمل التطوعي عماد قيامها كان لزاما أن يُضطلع بترقيته وهيكلته كلما تسنى ذلك، حتى يستجيب لمتطلبات مختلف المواقف والوضعيات مستقبلا، وذلك باستحداث البرامج والطرق المجدية، وكذا بوضعه في بيئة محفزة وآمنة، عن طريق سن القوانين المناسبة له، هذا وتتناول هذه الدراسة دور الجمعيات في هيكلة العمل التطوعي الجمعوي بعد جائحة كوفيد19، والتي كانت كظرف طارئ ومناسب لاكتشاف ممارسات جديدة للعمل في الجمعيات، وتعزيز اخرى، وكونه كان فرصة لإبراز بعض العراقيل القانونية التي تحول دون الاستغلال الأمثل لموارد هذا القطاع الهام .

**الإشكالية:**

رغم الارتباك الذي سببته جائحة كوفيد19 على جميع الأصعدة والقطاعات، شهدت ظاهرة العمل التطوعي بالجزائر، انتعاشا كبيرا خلالها، فبالموازاة مع جهود الدولة والافراد، بدلت الجمعيات بمختلف أصنافها جهدا كبيرا في مواجهتها، محاولة الحد من انعكاساتها المختلفة على المجتمع، سواء من الناحية الصحية، وذلك بتقديم مختلف التدخلات الطبية، أومن الناحية الاقتصادية بتوزيع المساعدات كالمواد الغذائية،أو الاجتماعية كنشر الوعي الصحي لضرورة التزام التعليمات الوقائية من الفيروس، مما يُبرز الدور المهم لهذا القطاع.

فرغم فجائية الوباء، لم يمنع الجمعيات من الالتزام والشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، خلال مختلف اللحظات التي تطور فيها هذا الوباء، حيث رفعت من وتيرة العمل تدريجيا، محاولة إيجاد طرق وممارسات غير ذي قبل، للتعامل مع هذا الظرف العارض المجهول، والذي يوحي لدخول مستوى آخر من المشاكل المجتمعية،التي تتطلب من جهة،التنظيم وتوحيد الجهود وإيجاد ممارسات أخرى للتعامل معها،والتدخل إزائها ظرفيا وتبنيها مستقبليا،ومن جهة أخرى طفو الداعي، وهذه المرة أزمة صحية متمثلة في جائحة كوفيد19 والتي تعد كحالة استثنائية وظرف طارئ يُمهد للمطالبة بالنظر في بعض المثبطات القانونية المعروفة، والمتضمنة في القانون الأساسي رقم: 06/12 للجمعيات التي لازمت العمل التطوعي، التي تلزم الضرورة استشراف واقتراح بدائل جديدة، وتعديل أخرى، وحتى إلغاء البعض الآخر،حيث أثبت تطور القطاع الجمعوي في الجزائر وبعض البلدان العربية، منذ اللجوء إلى الخيار الديمقراطي أنه كان في أعقاب الأزمات، أين تم إلغاء القوانين المنظمة له واستبدالها بقوانين جديدة، عقب كل أزمة كاستجابة لها.

فجائحة كوفيد19 كظرف طارئ سعت من خلاله الجمعيات من جهة، لتجاوز سلبيات الممارسات التطوعية الاعتيادية، والتي تتمحور حول تقديم الخدمات التقليدية، إلى تطويرها وخلق الجمعية القادرة على التكيف مع الظروف والجهوزية لكل طارئ محتمل مستقبلا، وبذلك خلق رؤى مغايرة واستراتيجيات جديدة للعمل التطوعي،

وفرصة ممكنة لإبراز مواطن الخلل التي تعيق هذه العملية، ولفت الأنظار لأهمية العمل التطوعي لكل الأبنية الاجتماعية، عن طريق تأكيد ضرورة مشاركة كل الاطراف المفعلة للعمل التّطوعي عامة، والجمعوي منه خاصة، والتي تشير الدراسات لفعاليتها في رسم السياسات ووضع خطط للعمل التّطوعي، إذ ثبت أنه كان للمشاورات العامة دور تبصيري في تصميم استراتيجية وطنية جديدة للتطوع في ايرلندا، وفي باراغواي روعيت المشاورات عند صياغة تشريع جديد لتنظيم العمل التطوعي[1] هذا من أجل الرقيب العمل التطوعي وجعله يؤدي وظيفة مجتمعية في مستوى طموح بنياته لا سيما وأنه يتعلق بالنفع العام.

ومن خلال ما ذُكر،كيف يمكن إبراز دور الجمعيات على تنظيم العملية التطوعية بعد الجائحة، وما مدى التأثير الذي صاحبه من أجل التأكيد على المطالب التقليدية المعروفة لدى الفاعلين الجمعويين ؟

ولأجل هذا تنطلق الدراسة، من الاشكالية البحثية التالية:

**ما هو دور الجمعيات في هيكلة العمل التطوعي بعد جائحة كوفيد19؟**

وتندرج تحتها الاسئلة الفرعية التالية:

– ما هي التغييرات التي أجراها مسؤولو الجمعيات محل الدراسة على تنظيم العملية التطوعية بها بعد الجائحة؟

– هل كان لبروز دور الجمعيات خلال الجائحة، عاملا مساعدا للتأثير من أجل التشريع المنظم للعمل التطوعي من طرف مسؤولي الجمعيات بعدها؟

**منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، للكشف عن الدور الذي لعبته الجمعيات لهيكلة العمل التطوعي لدى الجمعيات بعد جائحة كوفيد19، ويتم ذلك من خلال تحليل ومناقشة البيانات المجمعة من ميدان الدراسة.

**الفرضيات المعتمدة:**

**الفرضية العامة:**

– عمل مسؤولو الجمعيات محل الدراسة على توصيف تصور جديد لهيكلة العمل التطوعي بعد الجائحة.

**الفرضيات الجزئية:**

–قام مسؤولو الجمعيات محل الدراسة بإعادة تنظيم العملية التطوعية بتبني طرق واستراتيجيات جديدة بعد الجائحة.

– عمل مسؤولو الجمعيات محل الدراسة على زيادة التأثير من أجل التشريع للعمل التطوعي بتمرير مطالبهم التي تخص المعيقات القانونية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

–الكشف عن أهم التغيرات الحاصلة على تنظيم العمل التطوعي للجمعيات محل الدراسة جراء جائحة كوفيد19.

–الكشف عن المعوقات الرئيسية المتعلقة بممارسة العمل التطوعي من وجهة نظر مسيري هاته الجمعيات.

– الكشف عن مدى محاولة الفاعلين الجمعويين استغلال الظروف المواتية للتأثير لهيكلة العمل التطوعي.

-محاولة معرفة إمكانية التأثير لدى الفاعلين الجمعيين، كشريحة لقطاع مهم في المجال العام للبلاد الديمقراطية من خلال سعيهم لهيكلة العمل التطوعي.

**المبحث الأول:الاطار النظري للدراسة:**

يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم الدراسة، وذلك عن طريق تحديدها لغة واصطلاحا وإجرائيا، ثم توضيح الاطار النظري للدراسة واسقاطه عليها، فعرض للدراسات السابقة التي اعتمدت والتعقيب عليها.

**المطلب الأول: تحديد المفاهيم:**

**الفرع الأول: مفهوم الجمعية:**

– **اصطلاحا:** يعرفها معجم علم الاجتماع بأنها: وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد، لها قوانين تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها و لها مجموعة أهداف مشتركة[2]

– **قانونيا:** وتعرف في القانون المنظم للجمعيات في الجزائر(قانون رقم06/12) بأنها تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، بحيث يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها... [3]

–**اجرائيا:** هي تنظيمات غير حكومية، يؤسسها مجموعة من المتطوعين لهم اهتمامات متشابهة، بموجب إجراءات قانونية، هذه التنظيمات لديها رؤية ورسالة وأهداف تسعى لتحقيقها، وفق برامج مسطّرة لخدمة المجتمع والفئة المستهدفة.

– **الفرع الثاني:**

–**هيكلة العمل التطوعي:** لتعريف هذا المفهوم يجب تفكيكه لشقيه الأساسيين وهما: الهيكلة وكدا العمل التطوعي، بالتطرق لهما لغة واصطلاحا على حدا.

–**مفهوم الهيكلة:**

–**لغة:** مصدر هيكل، ترتيب العمل أو المؤسسة ومن يعمل فيها وفق قواعد عامة ومنتظمة، وذلك بغرض تطوير العمل وإنجاحه[4]

–**اصطلاحا:** مصطلح يعود إلى علوم الجيولوجيا والبيولوجيا وعلوم الذرة وكان يفيد طريقة ترتيب، تنسيق، وتنظيم مجموعة عناصر تعمل معا، وأصبح استخدامه ممكنا في اختصاصات متنوعة وأصبح يعني خلال القرن العشرين الشكل الذي تأخذه مجموعة عناصر على علاقة فيما بينها، وهي مجموعة علاقات منظمة، أو على أنها نظام من العلاقات بين عناصرها [5]

– **مفهوم العمل التطوعي:**

يعرف بأنه النشاط الاجتماعي والاقتصادي الذي يقوم به الافراد والجماعات الممثلون في الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام دون عائد مادي مباشر للقائمين عليه، وذلك بهدف التقليل من حجم المشكلات والاسهام في حلها سواء كان ذلك بالمال أو بالجهد[6]

**–التعريف الاجرائي لهيكلة العمل التطوعي:** في هذه الدراسة تخص الجمعيات ومن خلال ما تم الاشارة إليه في التعريفات السابقة يكون كالتالي:

هي العناصر الاساسية التي تدخل في تحديد وتوجيه العملية التطوعية داخل الجمعية، تشمل الهيكل التنظيمي، المتطلبات المادية والبشرية والتنظيمية لتنفيذ العملية التطوعية، ومن جهة أخرى الجانب القانوني الذي يحكم ويوجه العمل التطوعي، والمتمثل في قانون الجمعيات رقم:06/12.

**الفرع الثالث: مفهوم كوفيد 19:**

هو ذلك المرض الناجم عن فيروس كورونا–سارس2–وقد اكتشفت منظمة الصحة العالمية هذا الفيروس المستجد في 31 /2019/12، بمدينة "ووهان" الصينية [7]

وهو مرض معدي ينتقل بسرعة بين البشر ويسبب أعراضا وخيمة في بعض الحالات تصل إلى حد الوفاة.

وقد أدى هذا المرض إلى إحداث تغيرات كبيرة على كافة مناحي الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والصحية.....

ويعتبر في هذه الدراسة كموقف طارئ، يمكن أن يمهد لرؤى مغايرة لما عهدته الجمعيات في ممارستها للعمل التطوعي بإعادة النظر في هيكلته للتّماشي مع المستجدات.

**الفرع الرابع: مفهوم التأثير:**

**اصطلاحا:** يشير إلى تقديم الممثلين عن فئات مختلفة متضررة، إلى أعضاء البرلمانات الأوروبية عند دخولهم بهو البرلمان مطالبهم أو انتزاع تشريعات تحقق هذه المطالب أو ايقاف تشريعات أخرى[8]

**إجرائيا:** يشير إلى عمل مسؤولو الجمعيات محل الدراسة على ابراز المعيقات التشريعية المعروفة للسلطات المعنية والتي تعيق العملية التطوعية بإبرازها والمطالبة بتغييرها أو تعديلها أو إضافة بنود أخرى والتي تتعلق بقانون 06/12 المنظم لسير الجمعيات في الجزائر.

**المطلب الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة:**

لابد وأن تستند أي دراسة علمية على أسس نظرية وتبيان بعض ما كتب حول الموضوع وتبيان منطلقات البحث ودواعيه، إذ سيتم عرض النظريات المتبناة فيها واسقاطها على موضوع الدراسة، ثم يليها عرض للدراسات السابقة المتبناة، والتعقيب عليها.

**–الفرع الأول: الاطار النظري للدراسة:**

اعتمدت الدراسة على إطار نظري يتمثل في: النظرية الموقفية عامة ونموذج العقلانية المحدودة بنظريتي: اتخاذ القرار لهربرت سيمون، والتحليل الاستراتيجي لميشال كروزييه، بحيث أدرجت الأولى متغيرا جديدا وهو الموقف بحيث أن كل تنظيم يقدمحلولا لمشاكله الخاصة ولا يوجد حلاًمثل ينطبق على جميع الحالات[9] وتركز على كيفية تأثير الظروف الخارجية على سلوك المنظمةوأدائها وبالتالي وجب عليها أن تتكيف مع المواقف المتغيرةوالمتنوعة التي تواجهها، باختيار التنظيم الممنهج والأسلوب الذي يتلاءم مع طبيعة كل مرحلة،وتعتبر الثانية أن التنظيمات تسعى دوما إلى البحث عن تحقيق أهدافهاوالوصول إلى قرارات أكثر رشدا،التي تشكل علاجا مرحليا للمشكلات الاقتصادية والادارية والاجتماعية القائمة[10]لذلك فهي تختار من مجموعة هذه البدائل تلك التي تراها الأحسن وفي

كل مرة تفعل ذلك، لأنها قرارات ذات عقلانية محدودة، بينما يعتبر التحليل الاستراتيجي أن الفاعل استراتيجي في نسق الفعل، من أجل تحقيق أهدافه، فهو يسعى إلى المساومة عندما يتسنى له الأمر وذلك عندما يمتلك نوعا من السلطة، من أجل الحصول على مكتسبات استراتيجية له.

**الفرع الثاني:الإسقاط النظري على موضوع الدراسة:**

في دراسة الحال تعتبر النظرية الموقفية جائحة كوفيد 19 كظرف استثنائي، وهو الموقف الذي وجب على الجمعية التكيف معه، بتحديد الممارسات التنظيمية المناسبة لها خصوصا وللعمل التطوعي عموما، من واقع الممارسة في ظل الجائحة لمواجهة التحديات، والتي قد يمكن الإبقاء على بعضها، باعتبارها بدائل مناسبة، وإدراج أخرى ضمن مجموع البدائل التي يمكن تبنيها من طرف قيادة الجمعية كما تدلو به نظرية اتخاذ القرار، والتي من ضمنها أيضا يمكن طرح بدائل قانونية أخرى على الجهات المختصة من أجل مشروع قانون للجمعيات، يعوض أو يعدل قانون رقم: 06/12 أو يضيف له، فرغم خصوصية القوانين التي تتسم بنوع من الاستقرار في سريانها، إلا أن الجمعيات قد تمارس بعض التأثير في ظل المهام التي مارستها والدور الذي لعبته إبان الجائحة، مما قد يعطيها مجالا للمساومة والقدرة على التأثير لأجل ذلك كما يراه التحليل الاستراتيجي.

**المطلب الثالث: عرض الدراسات السابقة:**

**الفرع الأول:** دراسة اجنبية للباحثين:DIANE ALALOUF & DAVID GRANTبعنوان:

COVID-19ANDTHERESTRUCTURING OF COLLECTIVE SOLIDARITY THE CASE OF VOLUNTEER ACTIVITY IN QUEBEC

تناولت هده الدراسة الأشكال الرئيسية لإعادة الهيكلة التي حدثت داخل القطاع التطوعي، في إقليم كيبك بكندا، استجابة لوباء كوفيد 19 حيث انطلقت من التساؤل الرئيسي الذي مفاده: كيف تتغير الظاهرة الاجتماعية للتطوع عند مواجهة أزمة؟ اعتمدت الدراسة على شكلين من البيانات النوعية متمثلة في: المقابلات شبه المنظمة، والملاحظات الميدانية، وكدا البحث الوثائقي والمتمثل في تحليل متعمق للوثائق التنظيمية، وتمثلت عينة الدراسة في 4 اربع منظمات خيرية، تمحورت الدراسة حول ثلاثة تحولات رئيسية وهي :

- الأساليب الجديدة لاستبقاء المتطوعين ومطابقتهم والاحتفاظ بهم.
- إضفاء الطابع المؤسسي لعقلانية جديدة متمحورة حول الصحة في هيكلة العمل التطوعي.
- الدعوة الى الاعتراف نظريا وممارسة، بالدور الذي يلعبه التطوع فيما يخص المرونة الاجتماعية.

**الفرع الثاني:** دراسة للباحثين محمد شتوان ومحمد الفاتح حمدي2022 بعنوان – دور الجمعيات الخيرية في نشر الوعي الصحي – الحملة التحسيسية للوقاية من فيروس كورونا كوفيد 19 لجمعية الهلال الاحمر الجزائري بولاية جيجل – نموذجا. هدفت الدراسة لمحاولة التعرف على أسباب مشاركة الجمعية في عملية نشر الوعي الصحي في الأوساط الاجتماعية في ظل إنشار جائحة كوفيد19، وتأثير هذه الأخيرة على البرنامج الخيري له، وكدا التعرف والكشف على أهم التدابير والمشاريع والنشاطات والحملات التحسيسية التي بادر بها في مجال نشر الوعي الصحي في الأوساط الاجتماعية بولاية جيجل، للوقاية من الفيروس. انطلقت من الإشكال التالي: كيف ساهمت جمعية الهلال الأحمر الجزائري في نشر الوعي الصحي للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا كوفيد 19 بولاية جيجل؟

اعتمد الباحثان المنهج المسحي التحليلي واستعملا استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، توصلت الدراسة الى وجود انفراد للجان الهلال الاحمر الجزائري بولاية جيجل بنشاط عملية التحسيس مقارنة بجمعيات خيرية أخرى، على أن هذا النشاط لم يحدث تأثيرا بدرجة كبيرة على النشاط الخيري الروتيني لهذه اللجان، عدا اسقاط بعض الأنشطة التي تقتضي التجمهر والاحتكاك.

**-الفرع الثالث**:دراسةللباحث: دباح اسماعيل، بعنوان النشاط الجمعوي من منظور التشريع الجزائري، حيث هدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على الإشكالية التي فحواها: "ما مدى حرية العمل الجمعوي في الجزائر في ظل القانون 12-06 ؟ أين اعتمد الباحث على المنهج التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية الخاصة بتنظيم الجمعيات وعلى رأسها قانون 12-06، وتوصلت الدراسة إلى أن النشاط الجمعوي يبقى متواضعا رغم صدور هذا القانون، أين اعطى بعدا تنظيميا دقيقا للجمعيات، فيما يتعلق بالسلطات المختصة، والجمعيات الأجنبية وتعاملاتها المالية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى استحالة تطبيق هذا القانون وعدم قدرته على وحدة الالمام لجميع التنظيمات الجمعوية نظرا لتعدد أشكالها وأهدافها.

**2-5-3- الفرع الرابع**:دراسةللباحثة "وردية زعروري حدوش" والتي علّقت من خلالها على المرسوم الرئاسي رقم: 21-139 المؤرخ في 12 ابريل 2021 المتعلق بإنشاءالمرصد الوطني للمجتمع المدني،وهو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات أهمها هي:

-أن المرصد يقوم بتلقي مختلف فعاليات المجتمع المدني واقتراحاتهم حول تفعيل دور المجتمع المدني في مجالات ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة وتحقيق التنمية المستدامة.

**الفرع الخامس: التعقيب على الدراسات السابقة:**

تشابهت الدراسات السابقة المعروضة مع دراسة الحال، لأنها تشترك معها في أحد أبعاد العمل التطوعي، التي تنطلق منه هذه الدراسة، حيث تشترك مع دراسة كل من:Alalouf-Hall and Grant-Poitrasفي تناولها لتأثير جائحة كوفيد19 وإبرازها للأشكالالرئيسية لإعادة هيكلة وتنظيم العمل التطوعي بالمنظمات وكيف يتغير عند مواجهته لأزمة ما رغم تقدم وتطور العملالتطوعي في بلادها(كندا) تنظيماوتشريعا، فهي تعبر عن البعد الموقفي لممارسة العمل التطوعي الرسمي والتغير في أساليب ممارسته من فترة لأخرى، وبالنسبة لدراسة الباحثين "محمد شتوان" و"محمد الفاتح حمدي" فهي تتشارك معها أيضا في تناولها لشكل من النشاطات التطوعية التي تميزت بها جمعية الهلال الأحمر أثناء كوفيد19، بينما دراسة الحال تمتد إلى أبعد من ذلك إلى محاولة معرفة التأثير الحاصل والمفترض من أجل تحسين الجانب القانوني للعمل التطوعي، والتي بدورها تشترك في هذا الاخير مع دراستي مع دراستي: دباح اسماعيل ووردية زعروري حدوش، باعتبارهالمؤسس للعمل التطوعي في الجزائر، والمتمثل في قانون الجمعيات رقم06/12،والذي يبرز عن طريق التحليل لبعض المعيقات التي مازالت تواجهها الجمعيات منذ اعتماده بالنسبة لدراسة دباح اسماعيل، إذ تقوم دراسة الحال على التحقق من ذلك ميدانيا، وضمنيا مع دراسة: وردية زعروري حدوش في تعليقها على إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني،بحيث تطرقت لنشوئه زمانيا في ظل جائحة كوفيد19الذي تعتبره دراسة الحال كأحد التأثيرات التي أدت إلى إنشائه، وأيضا كاهتمام من طرف رئيس الجمهورية

بأطياف المجتمع المدني، لما لعبته من دور بارز ابان الجائحة، وما يمكن أن يؤديه هذا المرصد كإطار للمشاركة والحواروتبليغ الانشغالات للرئاسة، قصد النهوض بدور المجتمع المدني وهياكله المختلفة التي تبدي رغبة في تحسين البيئة القانونية لعملها تحقيقا لما تنادي به الدولة الديمقراطية.

**المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة:**

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى حدود الدراسة وعينتها ومنهجها وكدا أدواتها، ثم عرضٌ لبياناتها فتحليلها، وصولا إلى النتائج التي أسفرت عليها.

**المطلب الأول: حدود الدراسة، أدوات جمع البيانات وعينتها:**

**الفرع الاول: حدود الدراسة:**

**–الحدود المكانية:**شملت الدراسة سبعة جمعيات تقع في ولاية جيجل هي:1- جمعية الياقوت الأزرق، 2-جمعية المعالي الثقافية، 3-جمعية الارشاد والاصلاح فرع قاوس، 4-الهلال الأحمر الجزائري فرع قاوس، 5-جمعية أصدقاء بلا حدود، 6-جمعية خاوة فالخير، 7-جمعية نور للناس،التي تنشط في إقليم ولاية جيجل.

**– الحدود البشرية:** شملت الدراسة 28 مسير للجمعيات السابقة أربعة من كل جمعية.

**الحدود الزمانية:**أجريت الدراسة ابتداء من شهر جوان 2023م حتى أواخر شهرنوفمبر 2023م تاريخ استرجاع آخر استمارات الاستبيان.

**الفرع الثاني:**

**أدوات جمع البيانات:**لا بد للباحث من اختيار الأداة المناسبةلجمع البيانات ولكل دراسة لها ما يلائمها من أدوات، لذلك تعتمد هده الدراسة على الاستبانة وذلك لقدرتها على استخلاص إجابات كاملة من المستجوبين وفق الأسئلة المنبثقة من متغيرات الدراسة في ظل الأهداف الموضوعة واعتمدت أيضا على المقابلة غير المقننة.

**الفرع الثالث:**

**عينة الدراسة:** شملت عينة الدراسةعدة جمعيات، ولأن موضوع الدراسة يتعلق بهيكلة العمل التطوعي بعد جائحة كوفيد 19 من طرف الجمعيات، كانت العينة تلك الجمعيات التي تتمتع بقدر من التنظيم،وعددها سبعة –07- جمعيات، خمسة –05-منها ذات طابع خيري وإثنين-02-ذات طابع ثقافي ،ممثلة برؤسائها أو من المسيرين ممن ينوب عنهم وعددهم أربعة لكل جمعية.وهي أيضا من الجمعيات التي تحصلت على تقييم ايجابي مقابل أدائها الفعال أثناء جائحة كوفيد19 من طرف السلطات المحلية(مكتب الانتخابات والجمعيات بولاية جيجل)

**المطلب الثاني:عرض وتحليل المعطيات.**

**الفرع الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية.**

**1– الجدول رقم01: جنس المبحوثين والأقدمية في العمل.**

| الجنس / الاقدمية في العمل | ذكر | | أنثى | | المجموع | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| [1سنة-5سنوات] | 05 | %17.85 | 00 | %00 | 05 | 17،8 |
| [5سنوات-10سنوات] | 13 | %46،42 | 02 | %7،14 | 15 | %5،53 |
| 10سنة فأكثر | 07 | %25 | 01 | %3،5 | 8 | %28،5 |
| المجموع | 25 | %89،27 | 3 | %8،64 | 28 | 100 |

يلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأعلى من الأعضاء، لذوي الأقدمية من5 سنوات إلى 10سنوات، إذ تمثل46،4%، مما يعطي تفسيرا لموقعهم في جمعياتهم، بامتلاكهم الخبرة الازمة وأصول العمل الجمعوي، تليها الفئةمنالمسيرينفوق 10سنواتبنسبة 25%وهميمثلونروادالعملالتطوعيووجودهميعنيتمريرالخبرةوالدّرايةالتامةبالعملالتطوعيالجمعوي،كما أنا تواجد الجدد نسبيا وهم من ذوي الاقدمية من1سنة إلى 5 سنوات بنسبة 17،8%الأقل أقدمية ضمن الطاقم التسييري يوحي بمنحهم الثقة من باقي الأعضاء القدماء نتيجة لإبدائهم فعالية وقدرةعلى النشاط، وهذه المعطيات تعطي القوة التمثيلية للعينة في نطاق الدراسة، ومن جهة أخرى يلاحظ طغيان الجانب الذكوري للعينة بنسبة 89،2%، مما يدل علىالهيمنة الذكورية على الدور القياديفي الحقل الجمعوي في الجزائر.

**الفرع الثاني: عرض وتحليل البيانات المتعلقةبالعمل أثناء جائحة كوفيد19 واكتشاف طرق جديدة للعمل التطوعي في الجمعيات بعد الجائحة.**

**الجدول رقم02 : مدى تخلي الجمعيات عن بعض النشطات التطوعية بسبب الجائحة.**

| تخلي الجمعية عن النشطات التطوعية | | التكرار | | النسبة | |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | لم تكن مهمة أثناء الجائحة | 03 | 14 | %7،1 | %53.58 |
| | تفاديا لانتشار الوباء | 03 | | %7،1 | |
| | المتطلبات الجديدة أكثر أهمية | 09 | | %32،1 | |
| لا | | 13 | | %46،42 | |
| المجموع | | 28 | | % 100 | |

من خلال الجدول يتوضح أن ما نسبته 53،58% أجابت بتخليها عن بعض نشاطاتها التطوعية بسبب الجائحة ويرجعون السبب الأكبر لذلك وبنسبة32،1% لبروز متطلبات أكثر أهمية مما استدعي وضعها قيد التنفيذ، ويرجع تخليها عن بعض الانشطة لأنها لم تكن مهمة أثناء الجائحة بنسبة7.1% وكذا لتفادي انتشار الوباء وهذا ما يتوافق مع النظرية الموقفية بتأثر المنظمات بالمتغيرات الخارجية ومختلف المواقف الطارئة، وكما يتوافق مع دراسة: محمد شتوان ومحمد الفاتح حمدي حول إسقاط بعض النشاطات. من جانب آخر يتضح أن ما نسبته 46، 42% تقر بعد متخليها عن نشاطاتها مما يعكس فعالية التنظيم في الحفاظ على الأنشطة المهمة.

**الجدول رقم03: مدى الاعتمادعلى هيكل تنظيمي مستقر قبل الجائحة.**

| اعتماد هيكل مستقر قبل الجائحة | | التكرار | | النسبة | |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | نقص الطالبين لخدمات الجمعية | 02 | 21 | %07،14 | %75 |
| | كفاءة شاغلي المواقع الوظيفية | 04 | | %14،28 | |
| | عدم وجود متطوعين مختصين | 06 | | %21،42 | |
| | المهام روتينية لا تتطلب التغيير | 09 | | %32،1 | |
| لا | | 07 | | %25 | |
| المجموع | | 28 | | % 100 | |

يلاحظ من خلال الجدول أن أغلب الجمعيات تعتمد على هيكل تنظيمي مستقر قبل الجائحة بنسبة 75% منها 32،1% بسبب بروتينية المهام فيها والتزامهم ببرامج محددة موزعة على منفذيها من المتطوعين المتوفرين كما أدلت به دراسة "محمد شتوان ومحمد الفاتح حمدي"، ويرجعون السبب بدرجة أقل مع أنها نسبة مرتفعة 21،4% إلى عدم وجود متطوعين متخصصين، ويمكن اعتباره من المعيقات التي تواجه العملية التّطوعية في الجزائر، وبنسبة 14،3% لكفاءة شاغلي المواقع الوظيفية في الجمعية والتي تغني عن الحاجة لأحداث التغيير، و7،14% منهم يرجعون ذلك لنقص طالبي خدمات الجمعية وهي تعني الجمعيات التي غالبا لها مستفيدين قلائل ونشاطات خاصة. وعلى طرف آخر25 %من عينة الدراسة لم تكن تعتمد هيكل تنظيمي مستقر ويرجع السبب لخصوصية الجمعيات ومرونتها التنظيمية وعدم اعتمادها على برامج محددة.

**الجدول رقم04: يبين حدوث تغيير في الهيكل التنظيمي للجمعيات خلال الجائحة.**

| تغير الهيكل التنظيمي | | التكرار | النسبة | |
|---|---|---|---|---|
| نعم | الزيادة في عدد الأعضاء | 14 | %50 | %71.5 |
| | تنصيب مسيرين جدد | 07 | %25 | |
| | تكوين لجان جديدة | 05 | %17،8 | |
| | انشاء فرق عمل مختصة | 14 | %50 | |
| | إضافة برامج جديدة | 06 | %21،4 | |
| لا | | 08 | %28،5 | |
| المجموع | | 28 | % 100 | |

يتبين من خلال الجدول ان ما نسبته 71،5% من مفردات العينة تقر بتغير في هيكلها التنظيمي خلال الجائحة، 50% منهم يقرون بأن التغير مس بالخصوص الزيادة في عدد الأعضاء وإنشاء فرق عمل مختصة، وهو يتوافق مع الحاجة للتوسع لمجابهة الوباء وتعزيز القدرات البشرية، وأيضا تم إضافة برامج جديدة وهو استجابة لمتطلبات الظرف

وذلك ما يتوافق مع النظرية الموقفية، ومن جهة أخرى أقر ما نسبته 28،5% عن عدم حدوث أي تغير في هيكلها التنظيمي وذلك لعدم تأثر نشاطاتها بظرف أو للمرونة التنظيمية التي تتمتع بها.

**الجدول رقم05: نوعية المتطوعين المستقطبين خلال الجائحة.**

| نوعية المتطوعين المستقطبين | متخصصين | عاديين | ممولين | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| التكرار | 07 | 13 | 08 | 28 |
| النسبة | %25 | %42،46 | %28،57 | %100 |

يتبينمنخلالالجدولأن46،4%منأفراد العينةيقرونباستقطاب يتبين من خلال الجدول أن 46،4% من أفراد العينة يقرون باستقطاب جمعياتهم لمتطوعين عاديين، وذلك يعود للهبَّة التضامنية للمواطنين خاصة الشباب، لتقديم خدماتهم في تلك الظروف الاستثنائية، ويجيبون بنسبة 28،5% باستقطابهم لممولين منهم ويتعلق الأمر بالتجار الذين تبرعوا بالمواد الغذائية والمستلزمات الطبية كأجهزة التنفس والأقنعة الواقية (كمامات)، بينما استقطاب المتخصصين كان بنسبة دون المتوسط كما تؤكده نسبة 25% وذلك لتوجه أغلبهم إلى العمل ضمن نطاق اختصاصهم وهم من الأطباء، وعن كيفية التحاقهم يبين أفراد العينة64،7% أن منهم من ألتحق بشكل عفوي و52،9% منهم عن طريق العلاقات الشخصية، في حين أنه بنسبة ضعيفة عن طريق الدعاية من طرف الجمعية 29،4%، مما يوحي بالقابلية الموجودة لدى المواطنين للتطوع، والتي تعتبر مخزون يمكن استثماره مستقبلا بشكل ايجابي، وضرورة توفير التقنيات المتخصصة لذلك إضافة إلى العلاقات الشخصية.

**–مدى التركيز على الاحتفاظ بفئة معينة من المتطوعين بعد الجائحة:**

أوضحت اقرارات المستجوبين بنسبة 72.7% عن عدم لجوئهم للاحتفاظ بفئة معينة من المتطوعين، ويرجع ذلك لدراية مسيري الجمعيات بعدم رغبتهم في الاستمرار من طرف أغلب المتطوعين، لضرورة لجوئهم للبحث عن مصدر رزق جراء الانقطاع عن العمل لمدة طويلة خاصة وأن أغلبهم من المتطوعين العاديين، ويدلي 27.3% أنهم لجأوا للاحتفاظ بمتطوعين متخصصين والذين في الغالب هم من الأطباء لعدم تأثرهم ماديا بالجائحة.

**الجدول رقم06: نسبة الاحتفاظ بالمتطوعين بعد الجائحة.**

| نسبة الاحتفاظ بالمتطوعين | ضعيفة | متوسطة | جيدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| التكرار | 07 | 17 | 04 | 28 |
| النسبة | %25 | %60،71 | %14،3 | %100 |

يتضح من الجدول أن 60،71% من افراد العينة يقرون بأن نسبة الاحتفاظ بالمتطوعين متوسطة، وهم الجمعيات التي ارتكزت نشاطاتها على متطوعين عاديين ومتخصصين، و25% يقرون بأنها ضعيفة مما يفسر ذلك بنشاطها الكثيف واعتمادهاعلى المتطوعين العاديينمما أدى إلى تسربهم بعد الجائحة نظرا لظروفهم الاقتصادية(انظر الجدول السابق)في حين أن 14،3% اقروا باحتفاظهم بنسبة جيدة، وهم من الجمعيات التي ركزت على فئة المتطوعين

المتخصصين، وعموما يتم تفسير هذا كنجاح نسبي لأغلب الجمعيات في استغلال الظرف نسبيا وتركيزها لما بعد الجائحة وتكوين استراتيجيات جديدة تتجه للاحتفاظ بالمتطوعين المختصين.

**الجدول رقم07: مدى كفاية الموارد المالية خلال الجائحة.**

| الموارد المالية كانت كافية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| لا | 25 | %89.29 |
| نعم | 03 | %10،71 |
| المجموع | 28 | % 100 |

وبخصوص الموارد المالية أكد أغلب المستجوبين أنها لم تكن كافية بنسبة 89،29% ويرجعون السبب الرئيسي بنسبة 64،28% إلى قلة التمويل وهي نسبة مرتفعة جدا، وبنسبة أقل إلى زيادة الاحتياجات وبسبب فجائية الجائحة، فرغم فجائيتها وزيادة الاحتياجات وتغيرها إلاّ أن ذلك لا يمثل العائق الحقيقي لعدم كفايتها، إذ هو مشكل مطروح من قبل لدى الجمعيات جراء القيود الموضوعة عليه كما تبينه دراسة "دباح اسماعيل".

ومن جهة أخرى يقر 10.71%بكفاية الموارد المالية ويرجع ذلك لتخليهم عن نشاطات غير مهمة وتحويل غلافها المالي للأنشطة المنبثقة عن الجائحة.

**الجدول رقم08:تنويع آليات ومصادر الدعم الموجه للأعمال التطوعية بعد الجائحة**

| تنويع آليات ومصادر الدعم | | التكرار | النسبة | |
|---|---|---|---|---|
| نعم | عقد شراكات جديدة للدعم المالي | 01 | %3،6 | %46.5 |
| | عقد شركات لتكوين المتطوعين | 00 | %00 | |
| | شراكات إعلامية لتعبئة المتطوعين | 02 | %7،14 | |
| | الانفتاح على بعض المؤسسات الانتاجية | 05 | %17،85 | |
| | التمويل الذاتي للجمعية | 05 | %17،85 | |
| لا | | 15 | %53،5 | |
| المجموع | | 28 | % 100 | |

يتبين من خلال الجدول ان نسبة عالية من المستجوبين 53،5% يقرون بعدم تنويع آليات ومصادر الدخل بعد الجائحة، ويرجع ذلك للقيود والتحديات المفروضة على الجانب المالي للجمعيات من جهة واعتمادهم على استراتيجية محددة لذلك ومنه فتبديلها يقتضي تغيير الرؤية والأهداف، في حين أكد 46.5% بتنويعهم لآليات ومصادر الدعم من خلال الانفتاح على المؤسسات الانتاجية والتي كانت مصدرا مهما لتمويل انشطتها التطوعية ويقرون بنسبة 17.85% أنهم لجئوا إلى التمويل الذاتي كآلية دعم بالقيام بمشروعات خاصة، مما يتوافق مع نظرية اتخاذ القرار لـ **"هيربرتسيمون"** باختيار أحسن البدائل جراء تجربتها التطوعية خلال الجائحة والتي تعنى بالشأن

التمويلي و اكتشافها للطرق الأكثر ملائمة لذلك، مما يبرز أيضا اقتصار تركيز الفاعلين الجمعويين على الاستراتيجيات التّمويلية على وجه الخصوص، واهمالهم للباقي لا سيما منها تكوين المتطوعين.

**الجدول رقم09: مدى تغير رؤية الجمعية بعد الجائحة واتجاه التغير.**

| تغير رؤية الجمعية | | التكرار | النسبة | |
|---|---|---|---|---|
| نعم | ذو اتجاه أزماتي | 01 | %6.25 | %57.14 |
| | ذو اتجاه صحي | 08 | %50 | |
| | ذو اتجاه اجتماعي تضامني | 06 | %37.5 | |
| | ذو اتجاه اقتصادي | 01 | %6.25 | |
| لا | | 12 | %42.86 | |
| المجموع | | 28 | % 100 | |

يتجلى من خلال الجدول أنه يوجد تغير في رؤية الجمعيات بنسبة 57.14%، منها50% تبنت اتجاه صحي وذلك ما يتوافق مع ظرف كوفيد19ومع ما يشهده السياق العالمي من أوبئة، بحيث أعطى توجها جديدا لهذه الجمعيات، وتمثل استجابة لموقف طارئ كما تدلي به النظرية الموقفية وهو ما يتوافق أيضا مع دراسة:"Alalouf-Hall and Grant-Poitras".ويقر بنسبة مهمة بالاتجاه الاجتماعي التضامني37.5%لبعضالجمعيات لتمد عينها على هذا الجانب الحساس، في حين تم التوجه اقتصاديا وأزميا بنسبة 6.25% وهي كذلك ردة فعل على موقف الجائحة المفاجئ، وفي مقابل كل ما تم ذكره نجد أن ما نسبته 42.86% لم تغير في رؤيتها، وتفسر بالثبات التنظيمي الذي يميز هذه الجمعيات خاصة فيما يتعلق برؤيتها.

**الجدول رقم 10: مدى التغيير في الاهداف بعد الجائحة ودواعي ذلك.**

| التغير في الاهداف | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 15 | %53.57 |
| لا | 13 | %46.42 |
| المجموع | 28 | % 100 |

يتضحمنخلالالجدولأن53.57%منعينة الدراسةيقرونبوجودتغيرفيأهدافجمعياتهم،80% منهم يقرون بالإبقاء على يتضح من خلال الجدول أن 53.57% من عينة الدراسة يقرون بوجود تغير في أهداف جمعياتهم، 80% منهم يقرون بالإبقاء على الأهداف التي وضعوها اضطراريا ويعملون على تحقيقها بعد الجائحة وهي من الجمعيات التي غيرت في رؤيتها، وهي نفسها التي طرأ تغير في هيكلها التنظيمي (انظرالجدول02) وهذا ما يتوافق مع نظرية اتخاذ القرار بإدراج الجمعيات لأهداف جديدة تعتبر كبدائل أكثر رشدا واستدامة، في حين أن 20% منها تم التخلي عنها لتعلقها المباشر بالوباء، وفي المقابل يقر 46.42% بعدم تغيير أهدافها وهي نفسها الجمعيات التي لم تغير رؤيتها أيضا (أنظر الجدول السابق)، ويرجع لتوافقها مع متطلبات الجائحة أو اعتبار الجائحة كظرف عابر فقط.

**الفرع الثالث: عرض وتحليل البيانات المتعلقة ببروز دور الجمعيات، ودور ذلك في التأثير من أجل التشريع المنظم للعمل التطوعي من طرف مسؤولي الجمعيات.**

**الجدول رقم 11:استصدار قوانين استثنائية للتطوع خلال أزمة كوفيد19.**

| اصدار قوانين استثنائية لتطوع | | التكرار | النسبة | |
|---|---|---|---|---|
| نعم | لتشجيع العمل التطوعي | 22 | %78.5 | %53.5 |
| | إزالة بعض العراقيل القانونية للتطوع | 00 | %00 | |
| | لعدم قدرة المؤسسات الرسمية مجابهة الوباء وحدها | 19 | %67.8 | |
| لا | | 13 | %46.5 | |
| المجموع | | 28 | %100 | |

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 53.5% تقرب استصدار قوانين استثنائية للتطوع خلال الأزمة، 78.5% كانت لتشجيع العمل التطوعي، يرجع 67.8% منهم ذلك لعدم قدرة المؤسسات الرسمية لمجابهة الوباء لوحدها، وهي قوانين متعلقة بتقديم التراخيص من طرف السلطات والتي تهم الجمعيات ذات التدخل الميداني المباشر، وهذا ما يتوافق مع نظرية الموقف ويتضح جليا أن هذه القوانين لم يتم وضعها لإزالة العراقيل التطوعية فهي استثنائية وتتعلق بالجانب التنظيمي لا غير، وعن عدم دراية استصدار تلك القوانين يرجع لعدم تأثر نشاطات بعض الجمعيات بظروف الجائحة، مما يبين اختلاف الأدوار التّطوعية والالتزام بالتخصص لديها.

**الجدول رقم12: المعيقات القانونية ونوعها وتأثيرها على نوعية العمل التطوعي.**

| المعيقات القانونية وتأثيرها على العمل التطوعي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 16 | %57.7 |
| لا | 12 | %42.8 |
| المجموع | 28 | % 100 |

يشير الجدول إلى أن 57.7%يقرون بتأثير المعيقات القانونية المعهودة لدى الفاعلين الجمعويين على نوعية العمل التطوعي أثناء الجائحة بحيث على التوالي 55.6% و44.4% يرون بأنها تتعلق بالمعيقات القانونية للجانب المالي والتنظيمي، و22.2 % تخص الجانب العملي، وهذا ما يبين القيود المفروضة على الجانب المالي من طرف الدولة وكذا بعض القيود الادارية، كما أشارت له دراسة "ذباح اسماعيل" وعلى النقيض يقر 42.8% بعدم تأثر نوعية عملها التطوعي بالمعيقات القانونية كونها ركزت في عملها على التدخلات الميدانية وعلى نشاطات التوعية.

**الجدول رقم13: وجود مقترحات للتشريع للعمل التطوعي ومدى توافق الجمعيات حولها بعد الجائحة.**

| طبيعة المقترحات / وجود مقترحات | متقاربة | | غير متجانسة | | نفسها | | المجموع | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | | |
| نعم | 13 | %46.42 | 13 | %46.42 | 02 | %7.2 | 17 | %60.7 |
| لا | 11 | | | | | | | %39.3 |
| المجموع | 28 | | | | | | | %100 |

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من الجمعيات لديها مقترحات من أجل التشريع للعمل التطوعي وذلك بنسبة 60.7%. 46.4% منها مقترحات متقاربة بين الجمعيات وبنفس النسبة يرى بعضهم أنها غير متجانسة، ويرى 7.2%أنها هي نفسها وهذا يعود لطبيعة الجمعيات من حيث نوعية نشاطاتها، ويرى 39.3% أنهم ليسوا لديهم مقترحات لعدم تأثر نشاطاتهم بالجائحة رغم مشاركتهم الفعالة اثنائها، ويفسر كل ذلك باختلاف نوعية الجمعيات ونوعية أنشطتها، ومدى تحديدها للبرامج والأهداف.

**الجدول رقم14: قيام مسؤولي الجمعيات بتمرير المقترحات إلى الجهات المعنية قبل وبعد الجائحة.**

| تمرير المقترحات | قبل الجائحة | | بعد الجائحة | |
|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| لا | 24 | %85.7 | 19 | %67.8 |
| نعم | 04 | %14.2 | 09 | %32.14 |
| المجموع | 28 | %100 | 28 | %100 |

يتبين من خلال الجدول أن نسبة عالية 85.7% من الجمعيات لم تقم بتمرير مقترحاتها من طرف مسؤوليها إلى الجهات المعنية قبل الجائحة، هذا إذا استثني تمرير بعضها وهي مقترحات تخص الجانب المالي خاصة بعد الجائحة والتي يلاحظ زيادة محسوسة نسبة32.14%، ولكن لا تتعدى الجهات التابعة لها وكذا السلطات المحلية وحتى المجلس الشعبي البلدي، ومديرية النشاط الاجتماعي، والملاحظ أيضا أن هذه الجهات لا يرقى تمريرها لمقترحاتها لحد ممارسة التأثير من أجل التشريع للعمل التطوعي، بحيث لم يتم ذكر المرصد الوطني للمجتمع المدني كجهة تهتم بترقية دور المجتمع المدني بعكس ما تراه دراسة "زعروري حدوش".

**-مستوى اعتراف الدولة بدور الجمعيات أثناء الجائحة حسب رأي مسؤولي الجمعيات:**

يقدر42.85% من عينة الدراسة أن اعتراف الدولة بالدور الذي لعبته الجمعيات خلال الجائحة ضعيف حيث يبررون ذلك لعدم تلقيهم للدعم المالي وعدم الاعتراف بما قدمته جمعياتهم من تضحيات على حد تعبيرهم، ويقدر 35.71% أن اعترافها متوسط ويبررون ذلك لعدم تمويلهم أيضا وعدم تشجيعهم وتلبية ابسط طلباتهم، بينما 14،28% يقدرون ذلك بأنه كبير ويبررون باعتراف السلطات المحلية الولائية والبلدية بدورهم، في حين أن

7.16% يرون ذلك أنه غير معين، وعموما ترجع هذه الانطباعات المتكونة لدي مسيري الجمعيات خصيصا وبناءا على العوائد المالية التي تحصلت عليها خلال الجائحة وكذا من حيث التشجيع والاشادة بما قدمته خلالها.

**الجدول رقم15: مدى تعلق المقترحات بالقانون 06/12 المنظم للجمعيات.**

| تعلق المقترحات بالقانون06/12 | | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| نعم | تعديله | 15 | %53.6 |
| | تبديله | 00 | |
| لا | | 13 | %46.4 |
| المجموع | | 28 | % 100 |

من الواضح من خلال بيانات الجدول تضارب المقترحات، بحيث 53.6% تربطها بالقانون 06/12 المتعلق بالجمعيات والتي ترى بضرورة تعديله دون تبديله، لا سيما والمواد التي تخص تعاملاتها المالية مثلما أشارت إليه دراسة "ذباح اسماعيل" و46.4% لا تختص مقترحاتها بهذا القانون، وذلك واضح من خلال تركيزها على الإجراءات الإدارية للتنسيق مع السلطات المحلية (انظر الجدول رقم 14).

**-احتمال تجسيد المقترحات من طرف الدولة:**

يرى 64.70% أن احتمال تجسيد المقترحات ستكون على المستوى البعيد-فوق سنتين- و28.57% يرون ذلك على المستوى المتوسط-خلال سنتين- وما نسبته06.73%يرونه على المستوى القريب-خلال سنة واحدة-ومن الواضح وجود حالة استبعاد لدى معظم الجمعيات بخصوص تجسيد المقترحات التي لديهم وإن كان ذلك فسيكون على المستوى البعيد، هذا إذا استثنيت الاحتمالات الغير مرتبطة بالجانب التشريعي-قانون 06/12- والتي تخص الجانب التنسيقي مع السلطات المحلية الولائية والبلدية.

**المطلب الثالث: مناقشة النتائج في ظل الفرضيات والنظريات والدراسات السابقة:**

**الفرع الأول: مناقشة النتائج في ظل الفرضية الفرعية الأولى:**

من خلال ما تم عرضه من نتائج تحليل الجداول تم التوصل إلى أن أغلب الجمعيات محل الدراسة كان لها هيكل تنظيمي مستقر قبل الجائحة، نظرا لروتينية مهامها، وبقدوم الجائحة شهدت تغيرا مس الزيادة في عدد الأعضاء وإنشاء فرق عمل مختصة، واستقطاب فئات متنوعة من المتطوعين منهم عاديين ومتخصصين في المجال الصحي، وكذا الممولين من المؤسسات الانتاجية، أغلب هؤلاء المتطوعين انخرطوا لديها بصفة عفوية وعن طريق العلاقات الشخصية، وكانت نسبة الاحتفاظ بهم متوسطة عموما بعد الجائحة مقارنة بعددهم قبلها، في حين لم تلجئ غالبية الجمعيات إلى التركيز على الاحتفاظ بفئة معينة منهم، فيما عدا نسبة ضعيفة لجئت إلى الاحتفاظ بفئة المتخصصين وهم من العاملين في القطاع الصحي، ويرجع ذلك إلى التغير الذي طرأ على رؤيتها في الاتجاه الصحي، والاتجاه الاجتماعي التضامني، والتي جعلها تضع أهدافا في السياق والابقاء عليها بعد الجائحة، في حين يتبين معاناة أغلبها من مشاكل مالية، مما دفع ببعض الجمعيات للبحث عن ممولين لها حيث تمكنت من الانفتاح على

بعض المؤسسات الانتاجية(القطاع الخاص) خاصة، ولجأت أيضا إلى التّمويل الذاتي من خلال خلق مشروعات بعد الجائحة، في حين أن البعض الآخر لم يقم بالبحث عن مصادر دعم لها، واكتفى باستغلال المتاح.

وعليه فالافتراض بقيام مسؤولي الجمعيات محل الدراسة بإعادة تنظيم العملية التطوعية، بتبنيها طرق واستراتيجيات جديدة بعد الجائحة محققة لحد ما، حيث تمثلت في تبني بعض الجمعيات لرؤية جديدة في اتجاه صحي واجتماعي تضامني وتركيزها على متخصصين في المجال، وأهداف في السياق والبعض منها لجأ إلى طرق تمويل جديدة.

**الفرع الثاني: مناقشة النتائج في ظل الفرضية الفرعية الثانية:**

يلاحظ من خلال نتائج الجداول أن الفرضية القائلة بقيام مسؤولي الجمعيات محل الدراسة بالتأثير من أجل التشريع للعمل التطوعي بتمرير مطالبهم التي تخص المعيقات القانونية لم تتحقق. بحيث أنه لم تستصدر قوانين تلامس العراقيل القانونية المعروفة لدى القطاع الجمعوي في الجزائر، واستصدار بعضها كان استثنائي، لم يكن إلّا لتشجيع العمل التطوعي بسبب الحاجة لجهود إضافية، ولعدم قدرة المؤسسات الرسمية مجابهة الوباء لوحدها، في حين أن أكبر المعيقات التي تجابه الجمعيات في نشاطاتها يتمحور أغلبها على الجانب المالي، وبناء على ذلك يحوز مسيرو الجمعيات على مقترحات من أجل تحسين الاطار التشريعي لعملها التطوعي، تتقارب في بعضها وتتخالف في بعضها وتتطابق في البعض الآخر، غير أنهم لم يقوموا بتمريرها بشكل يلفت الانتباه للجهات المختصة بعد الجائحة رغم تأكيد بعضها على وجوب تعديل القانون 0612/ المنظم للجمعيات دون تبديله، ومن خلال هذا يتضح أن الجمعيات محل الدراسة لا ترقى إلى مستوى التأثير من أجل تحسين الجانب القانوني لنشاطها، ويزيد ذلك تأكيدا من خلال استبعاد ذلك لدى أغلب افراد العينة وضعف اعتراف الدولة بجهودهم خلال الجائحة بحسبهم.

وعليه فالفرضية العامة والقائلة بقيام مسؤولي الجمعيات محل الدراسة على توصيف تصور جديد لهيكلة العمل التطوعي بعد الجائحة، لم تتحقق بصفة كلية.

**الفرع الثالث: مناقشة النتائج في ظل الدراسات السابقة والنظريات المتبناة:**

توافقت دراسة الحال مع دراسة: "DIANE ALALOUF & DAVID GRANT"في منحى هيكلة العمل التطوعي لدى بعض الجمعيات لرؤية أو لعقلانية ذات اتجاه صحي وهو اتجاه عالمي نظرا لشمولية الوباء، وكذا توافقت مع دراسة "محمد شتوان ومحمد الفاتح حمدي" في تأكيدها على إسقاط بعض النشاطات الثانوية مع احتفاظها بهيكلها التنظيمي الأساسي، ومن جانب آخر أيضا توافقت مع دراسة "ذباح اسماعيل" بخصوص المعيقات القانونية–قانون 06/12- التي تعترض الجمعيات خاصة في البنود التي تخص الجانب المالي والتمويلي ولكن تتعارض معها حول إقرارها باستحالة تطبيق هذا القانون على جميع الجمعيات، حيث بينت دراسة الحال عكس ذلك فيما عدا تعديله، وتعارضت مع دراسة "وردية زعروري حدوش" حول تلقي المرصد الوطني لمختلف فعاليات المجتمع المدني واقتراحاتهم حول تفعيل دور المجتمع المدني، إذ لم يوجد أي أثر لذلك من خلال هذه الدراسة.

لدى فنشاط الجمعيات إبان جائحة كوفيد19 كان موقفيا، وكاستجابة لظرف طارئ من الناحية التنظيمية العملية من خلال ايجاد ممارسات بما يتماشى مع هذا الظرف حسب نظرية الموقف، وكتعبير عن المسؤولية الاجتماعية لديها، غير أنها لم تنتج بدائل أكثر عقلانية من الممارسات قبل الجائحة توظف لما بعدها، هذا إذا استثني لجوء بعضها إلى تبني رؤية جديدة في الاتجاه الصحي وكذا الاحتفاظ ببعض المتطوعين المختصين في هذا الصدد، في حين تواجد الجمعيات كقطاع مهم من المجتمع المدني والدور الذي لعبته لم يكسبها قوة أو ميزة ضغط يمكّنها من المساومة والقدرة للتأثير من أجل تحسين الجانب التشريعي للعمل التطوعي اعتبارا للمعيقات التي تعانيها جرّائه، مما لا يعطيها صفة فاعل استراتيجي وفق ميشال كروزييه.

**الخاتمة:**

لقد بذلت الجمعيات محل الدراسة مجهودات كبيرة خلال جائحة كوفيد19،كباقي الجمعيات الأخرى وأطياف المجتمع عبر التراب الوطني، وما وجدته هذه الدراسة أن هاته الجمعيات تعاملت بطريقة موقفية لمجابهة الوباء، مما يبرز المرونة التي تميز هذه التنظيمات في الظروف الاستثنائية، والتغيرات الجديدة تمثلت تبني بعض الجمعيات رؤية في الاتجاه الصحي ما يوافق الواقع العالمي الجديد، وركزت على متطلبات الجانب المالي ما يوافق المشكل الأكبر للقطاع الجمعوي الجزائري.

– اثبتت الدراسة استقرار الهيكلة التنظيمية للجمعيات في الحالات العادية والنّاجم عن تحديدها لرؤيتها وأهدافها ووسائل تحقيقها، وتأثر نشاطاتها جراء الجائحة كان نسبيا وانصب أغلبه بإسقاط بعض النشاطات الثانوية لديها.

–الاستقرار التنظيمي لها لا يوحي بكفاءتها وفعاليتها بقدر ما يوحي بتسقيفها لطموحاتها في إطار ممكناتها، لأنها تبدي رغبتها في تطوير وتوسيع عملها التطوعي، غير أن ما يمنعها هو شُح مواردها المالية وضعف قدرتها على الاحتفاظ بالمتطوعين لاصطدامها ببعض العراقيل القانونية غالبا.

– لم يعتبر الفاعلين الجمعويين جائحة كوفيد19 كفرصة للتأثير من أجل تحسين الجانب التشريعي للعمل التطوعي وذلك للتصورات التي يحملونها تجاه تطوره، والذي كان دوما في أعقاب أزمات سياسية وطنية ذات امتدادات دولية، في حين أن كوفيد19 أزمة صحية.

– تبقى الجمعيات محل الدراسة وكأحد أبرز مكونات المجتمع المدني في الجزائر، لا ترقى إلى مستوى التأثير والقدرة على إبلاغ انشغالاتها لهيكلة نفسها على أسس قانونية تناسبها، ولممارستها أدوارها الطبيعية، ويظل الوضع كذلك رهن قرارات السُّلطات العليا.

وعليه توصي دراسة الحال بضرورة فتح قنوات الاتصال الفعال بين حلقات الوصل المفعلة للعمل الجمعوي، ووجوب إزالة الحواجز بينها، بإقامة شبكات مستدامة مبنية على الثقة بينها، كما تُلزَم الجمعيات بالمبادأة لترسيم مطالبها وعدم التخلي عنها متجاوزة بذلك التصورات القديمة، وفقا للقنوات الجديدة والمرصد الوطني للمجتمع المدني كإحداها، استشرافا للمأمول بما ينسجم والأدوار الطبيعية لأطرافها خاصة فيما يتعلق بالدور المفترض للمجتمع المدني من خلال هيكلة العمل التطوعي وفق أسس متينة.

**الهوامش:**

[1] ديفيس كلير، خطة العمل لإدماج العمل التطوعي في خطة عام 2030-2020، تقرير تجميعي عالمي، ص18.

2 ميتشل دينكن، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، 1986،ص25

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون العضوي المتعلق بالجمعيات12-06، المؤرخ في 2012.01.12، المادة 2.

4 عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ص2385.

5 رفيق زراولة، الهيكلية التنظيمية للمؤسسات الجامعية، دراسة تحليلية "الجامعة الجزائرية نموذجا"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، مجلد 10، عدد20، 2016، ص177.

النعيم عبد الله العلي، العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص19.6

[7] موقع منظمةالصحةالعالمية، نشر بتاريخ 2023/03/28، اطلع عليه بتاريخ 2023/04/04، https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-covid-19#

[8] أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص116.

[9] عبد الكريم بوحفص، تطور الفكر التنظيمي الرواد والنظريات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص159.

[10] علي حسون الطائي وأكرم سالم الجنابي، قراءات في الفكر الاداري والتنظيمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص50.